



## مكتب المجلس يعتمد مشروع ميزانية الأمة 2024 / 2025



رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون



رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ونائب رئيس المجلس محمد المطير ومبارك الطشه ومحمد الحويلة وشعيب المويزري ومهند السايير وعبدالله فهاد وخالد بوسليبي ودحان الدغيشم خلال الاجتماع

عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون. وحضر الاجتماع نائب رئيس المجلس محمد المطير وأمين سر المجلس د.مبارك الطشه ومراقب مجلس الأمة د.محمد الحويلة ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية شعيب المويزري ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مهند السايير ورئيس لجنة الأولويات عبدالله فهاد وأمين عام مجلس الأمة خالد بوسليبي ورئيس قسم مكتب المجلس د.دحان الدغيشم.

واستعرض مكتب المجلس بعض المخالفات الإدارية في الإمانة العامة وتوصيات لجان التحقيق بشأنها، واتخذ المكتب بعض القرارات الإدارية التصحيحية بهذا الخصوص.

واعتم المكتب مشروع ميزانية مجلس الأمة للسنة المالية 2024 / 2025.

**حمد المدالج: التنسيق مع وزيرى الداخلية والبلدية لإلغاء قرار إغلاق الأنشطة التجارية في المناطق الحرفية عند الساعة الواحدة صباحا واستبداله بتركيب كاميرات**

# «تحسين بيئة الأعمال»: تعديلات جذرية لإعداد قانون متكامل بشأن «المشروعات الصغيرة والمتوسطة» لدعم أصحاب الأعمال



جانب من اجتماع اللجنة



حمد المدالج متحدثاً



د.دود معرفي وعبد الوهاب العيسى وحمد المدالج خلال اجتماع اللجنة

في صرف دعم العمالة طوال مدة العلاج بالخارج أو عند مرافقتهم مريضاً خلال علاجه في الخارج. وبين المدالج أن كل هذه الأمور مستحقة للعاملين في القطاع الخاص والموردين المخالفين للاقتصاد في مجلس الوزراء تمهيداً لصدر قرار من مجلس الوزراء لإصفاها.

الكويتية العاملة في القطاع الخاص الحق في صرف علاوة الأولاد مساواة بالعاملين في القطاع الحكومي. وأكد أن من القضايا التي تم التوافق عليها أيضاً إقرار حق المواطنين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص في الإبتعاث مساواة بنظائرهم في القطاع الحكومي، ومنح العاملين في القطاع الخاص الحق

على المنطقة متوقفاً صدور القرار قريباً. وبين أنه تم التوافق مع هيئة القوى العاملة ووزير الداخلية على أمور عدة ستناقشها اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء تمهيداً لإقرارها. وأوضح أن أول هذه الأمور استعجال صرف دعم العمالة لأصحاب المشاريع الحرة متناهية الصغر، ومنح المرأة

بفترات الأزمات والإغلاقات التي حصلت في الفترة السابقة. من جانب آخر، أعلن المدالج عن أنه تم التنسيق والاتفاق مع وزيرى الداخلية والبلدية على إلغاء قرار إغلاق الأنشطة التجارية في المناطق الحرفية عند الساعة الواحدة صباحاً، واستبدال هذا القرار بتركيب كاميرات أمنية حفاظاً

على حقوق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً فيما يتعلق بفترات الأزمات والإغلاقات التي حصلت في الفترة السابقة. من جانب آخر، أعلن المدالج عن أنه تم التنسيق والاتفاق مع وزيرى الداخلية والبلدية على إلغاء قرار إغلاق الأنشطة التجارية في المناطق الحرفية عند الساعة الواحدة صباحاً، واستبدال هذا القرار بتركيب كاميرات أمنية حفاظاً

واصلت لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة خلال اجتماعها اليوم النظر في الاقتراح بقانون بتعديل البنود رقم 1 من المادة 26 من القانون رقم 98 لسنة 2023 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأكد مقرر اللجنة النائب حمد

**استفسر عن آلية الوزارة في ضبط الأسعار وضمان عدم رفعها**

## حمد العبيد يسأل وزير التجارة عن أسباب تعثر وتراجع أداء مراكز الشباب ونقلها

الخدمات المقدمة؟ 5 - ما السياسات والإجراءات التي تتبعها الوزارة للحفاظ على دور المراكز الشبابية كمؤسسات رسمية وتشجيعها على تطوير برامج وأنشطة تلبي احتياجات الشباب؟

المسؤولية عن متابعة أداء مراكز الشباب وتطويرها؟ وما خبراتهم وتخصصاتهم في مجال الشباب والتنمية؟ تطوير برامج وأنشطة تلبي احتياجات الشباب؟

وجه النائب حمد العبيد سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة ووزير دولة لشؤون الشباب محمد العبيد جاء السؤال الأول بخصوص دور وأداء مراكز الشباب في تحفيز وتنمية الشباب، وأيضاً إقرار حق المواطنين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص في الإبتعاث مساواة بنظائرهم في القطاع الحكومي، ومنح العاملين في القطاع الخاص الحق

1 - ما آلية الوزارة في ضبط الأسعار وضمان عدم رفعها على المستهلكين؟ 2 - ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه الشركات التي قامت برفع أسعارها؟ 3 - ما طريقة الوزارة لمتابعة الشركات التي تقوم برفع أسعارها؟ 4 - ما الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة للحد من هذه الظاهرة التي ترقق المستهلك؟ 5 - أرجو تزويدي بقائمة تضم عدد وأسماء الشركات التي تمت مخالفتها بسبب الزيادة في أسعارها من بعد جائحة كورونا وحتى تاريخه.

6 - من هم أعضاء اللجنة المسؤولة عن متابعة أداء مراكز الشباب وتطويرها؟ وما خبراتهم وتخصصاتهم في مجال الشباب والتنمية؟ تطوير برامج وأنشطة تلبي احتياجات الشباب؟

أكاديميات ونواد خاصة، بحيث تفرض رسوماً مرتفعة على المواطنين لتلقي الخدمات التي كانت تقدمها الدولة بأسعار رمزية؟ وهل ذلك يتوافق مع مبدأ رعاية الدولة للشباب والمؤسسات وفقاً للمادة 10 من الدستور؟ 4 - ما الخطوات التي اتخذتها الوزارة للتأكد من تنفيذ المراكز الشبابية دورها وعدم إغفال كامل المواطنين بتكاليف عالية للاستفادة من



حمد العبيد

## هاني شمس: على الحكومة استغلال العطلة البرلمانية في إيجاد رؤية واضحة لإنجاز القوانين

تعزيز المستوى المعيشي للمواطنين، مؤكداً أنها قضية ينبغي أن تكون من ضمن الأولويات كونها قضية مستحقة ومهمة وأساسية. ودعا الحكومة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وتنمية الإيرادات وخفض المصروفات وإيقاف الهدر في الميزانية، وذلك كي تستطيع توفير الأموال وعدم الضغط على الميزانية العامة. وقال شمس إنه بعد الانتخابات بيومين، تم إطلاق مبادرة بتأجيل الإجازة الصيفية أو تقليل مدتها حتى يتمكن النواب من تحقيق إنجاز للمواطنين خصوصاً فيما تم الاتفاق حوله.

وأشار شمس إلى أن من ضمن الأولويات أيضاً زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين

طالب النائب هاني شمس الحكومة بضرورة استغلال فترة العطلة البرلمانية والعمل على ترتيب أوراقها بالتنسيق مع النواب حتى تأتي في دور الاعتقاد المقبل جاهزة لكثير من القضايا التي يحتاج إليها الوطن والمواطنون وفق رؤية واضحة. وقال شمس في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن من أهم هذه الأمور والقضايا والتي تعد من أولويات النواب، قضايا تحسين معيشة المواطن التي تم طرحها في الحملات الانتخابية وفي الدواوين وفي كل مكان. وأكد شمس أن جميع النواب يتبنون هذا الجانب، مشيراً إلى أن «وجودنا اليوم بين الناس لنتلهم حاجتهم في تحسين المستوى المعيشي لهم». وأوضح شمس أنه يجب على الحكومة توازناً مع تحسين معيشة المواطن أن تعمل على ضبط الأسعار ويكون لديها رقابة صارمة



هاني شمس

وباقى الشرائح بنسب معينة، وتعديل رواتب الموظفين والتي مضي عليها أكثر من 10 سنوات من دون زيادات تذكر. وأيضاً متلقي المساعدات الاجتماعية، ومكافأة الطلبة في الداخل وعلاوة الأولاد والعلاوة الاجتماعية. وأضاف أنه يجب أيضاً زيادة بدل غلاء المعيشة وبدل الإيجار ومخصصات العلاج بالخارج خصوصاً في ظل التضخم العالمي، مطالباً بضرورة ربط الزيادة السنوية مع معدلات التضخم العالمية والكوتبت تحديداً. ولفت شمس إلى أن البعض يتهمون النواب بأنهم يطالبون بمطالب شعبية تسبب هدراً للمال العام، مضيفاً: «لكن عليهم أن يسألوا أنفسهم هل هذه الزيادات مستحقة أم لا؟ وهل يوجد تضخم أم لا؟ وهل لدى الكثير من المواطنين عجز في أن يعيشوا حياة كريمة أم لا». وأشار إلى أن النطق السامي تضمن التوجه إلى

كي يستفيد المواطن، وحتى لا تذهب هذه الزيادات إلى جيوب التجار. ولفت إلى أنه من الضروري أن يكون لدى الحكومة دراسة واقعية في هذا الشأن والأ تاتي في بداية دور الاعتقاد لتطلب فترة للدراسة، مشيراً إلى أن الفرصة مواتية لها في فترة الهدوء في الإجازة الصيفية. وأشار شمس إلى أن من ضمن الأولويات أيضاً زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين

والعلمه امر حيوي الا يخلو سجل التاريخ من ذكر الأطراف التي كانت وراء فكرة المفوضية العليا للانتخابات، بل وقامت بجهود في بناء قانونه ومناقشة احكامه بهدوء بعيدا عن الضجيج والصخب الإعلامي، ومنمن كان لهم دور بارز في وصوله الى هذا الاهتمام العام الذي هو عليه اليوم، هم اطراف اساسية ينبغي

**تعديل النص الوارد الذي ينص على «ويشترط للمرأة في الترشح والانتخاب الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية»**

## «الوطني للإصلاح»: نتمنى إقرار «مفوضية الانتخابات» دون عيوب

القانون خالياً من أي تجاوزات دستورية أخرى. ونتمنى أن يقر قانون المفوضية العليا للانتخابات خالياً من أي عيوب كاملاً من أي نواقص، وهو ما ندعو معه إلى ضرورة العودة للمقترح الأصلي وما فيه من ضمانات من حيث تشكيل المفوضية واستقلاليتها وتبعيةها واختصاصاتها الفاعلة والمتكاملة دون اجتزاء أو تبعية.

### الملتقى الوطني للإصلاح

د.حسن جوهري، صلاح الغزالي، عبدالحسن مظفر، عبد الوهاب البناي، لولوة الملا، د.محمد المقاطع، د.مؤذي الحمود، يوسف الشايحي.

التشريعي للمشروع في ظل اجواء ومطالبات شعبية واسعة للإصلاح، وكان للمجلس بصمة في انجاز ذلك. لذلك ومن الأهمية بكان الإشارة وبوضوح إلى خلو اقتراح قانون المفوضية بكل المراحل، بما فيها مشروع القانون السابق المقدم من الحكومة لمجلس الأمة في عام 2020، من النص الوارد في قانون الانتخاب «ويشترط للمرأة في الترشح والانتخاب الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية»، الذي ينبغي إلغاؤه من القانون عند مناقشته في الدائرة الثانية في مجلس الأمة، فهو نص طعن عليه في المحكمة الدستورية، وحكمت بعدم دستوريته، كما ينبغي أن يكون

إنشاء (اللجنة) ليستطرح بحكم المحكمة الدستورية ومن ثم إبطال الانتخابات. طور «الملتقى الوطني للإصلاح» قانون المفوضية العليا للانتخابات بعد مناقشته ووضعه بصورة مثالية على مدى جلسات واجتماعات متواصلة استمرت خمسة أشهر في عام 2019، ثم أخذ الملتقى مسؤولية نشره والترويج له والدعوة لتبنيه عبر العديد من البيانات واللقاءات والاجتماعات مع اطراف عدة، كان اهمها مع الحكومة التي تبنته حينها، وقدمته كمشروع قانون بصورة متوازنة إلى مجلس الأمة، في 2020، ثم تراجع عنه بسببه من مجلس الأمة في مارس 2021.

وقد جاء مجلس 2023 ليكون المعبر

توثيق اسهاماتهم الجهرية في مشروع بدأ فكرة الأولى، لأن ولايتها حينها ستكون غير مكتملة وفيها مطالب عديدة، تحتاج إلى تدخل جراحي في الدائرة الثانية لمعالجة العيوب وضمان أن تكون صحيحة متعافية لأجل وطن يستحق الأفضل.

ولعله امر حيوي الا يخلو سجل التاريخ من ذكر الأطراف التي كانت وراء فكرة المفوضية العليا للانتخابات، بل وقامت بجهود في بناء قانونه ومناقشة احكامه بهدوء بعيدا عن الضجيج والصخب الإعلامي، ومنمن كان لهم دور بارز في وصوله الى هذا الاهتمام العام الذي هو عليه اليوم، هم اطراف اساسية ينبغي

أصدر الملتقى الوطني للإصلاح بياناً حول إنشاء المفوضية العليا للانتخابات مطالباً بضرورة إلغاء بعض الشروط الواردة حول ترشح المرأة. وجاء البيان كالآتي: لا شك أن إقرار قانون المفوضية العليا للانتخابات أن اكتمل سيشكل انجازاً وطنياً مهماً رغم ما يسجل عليه من تحفظات واعتراضات، لا يجوز القول بها، بل الإصرار على تعديلها، فالإنجاز الوطني ليس ملكاً لفراد أو أجهزة إنما هو ملك للوطن، ولا ينبغي أن تشيد الأوطان أو تبنى مؤسساتها على أسس غير راسخة، فها هي المفوضية العليا للانتخابات ستولد فعلاً في وطننا الكويت، لكن مصيرها سيكون «حاضنة

أصدر الملتقى الوطني للإصلاح بياناً حول إنشاء المفوضية العليا للانتخابات مطالباً بضرورة إلغاء بعض الشروط الواردة حول ترشح المرأة. وجاء البيان كالآتي: لا شك أن إقرار قانون المفوضية العليا للانتخابات أن اكتمل سيشكل انجازاً وطنياً مهماً رغم ما يسجل عليه من تحفظات واعتراضات، لا يجوز القول بها، بل الإصرار على تعديلها، فالإنجاز الوطني ليس ملكاً لفراد أو أجهزة إنما هو ملك للوطن، ولا ينبغي أن تشيد الأوطان أو تبنى مؤسساتها على أسس غير راسخة، فها هي المفوضية العليا للانتخابات ستولد فعلاً في وطننا الكويت، لكن مصيرها سيكون «حاضنة